اللاجئون في إفريقيا وتحديات المهجر

د. محمد البشير أحمد موسى
باحث في الدراسات الإفريقية والقانونية، تشاد

نصّت اتفاقية الاتحاد الإفريقيّ (منظمة الوحدة الإفريقية) لعام (١٩٦٩م)، التي تحكم المظاهر الخاصّة بمشكلات اللاجئين، في «مادتها الثانية»، على أنّ الدول الأعضاء الموقّعة على الاتفاقية تتعهد بمنح حقّ الالتجاء للاجئين، ويعدّ ذلك عملاً سلمياً إنسانيّاً، ولا يمكن أن يعتبر من جانب أية دولة عملاً غير ودّي، ويجب على الدولة العضو ألا تُخضع أيّ شخصٍ لإجراءات، كالمنع من عبور الحدود أو الإبعاد أو الطرد، وهي إجراءات قد تضطر اللاجئ للعودة، أو البقاء في بلدٍ تتعرض فيه حياته أو سلامته أو حريته للخطر.

وقد وقّعت على هذه الاتفاقية وصادقت عليها (٤٥) دولة، في حين أنَّ أربع دولٍ وافقت ولم تصادق عليها، وخمس دولٍ أخرى لم توافق ولم تصادق على

الاتفاقية بعد.

وتشـكّل هذه الاتفاقية أرضيـة خصبة تتعامل بها عـددٌ من الدول الإفريقية مـع قضية اللاجئين، حيث تعدّ القارة الإفريقيـة، وبخاصّة منطقة جنوب الصحراء، من أكثر المناطق التي تشـهد تزايداً في أعداد اللاجئين، بما نسبته ٢٦٪ من إجماليّ اللاجئين في العالم[١]، وهي نسـبةٌ كبيـرة، مع أنها غير ثابتة، فمـا تزال الأسـباب المؤدية إلى اللجـوء قائمةً في دول المنطقـة، في دولة جنوب السـودان، وإفريقيا الوسطى، والكونغو الديمقراطية، ومنطقة البحريات عمومـاً، وبرغم أنه كانت هنالـك توقّعات بانخفاض أعداد اللاجئين في عام ٢٠١٥م إلى (١٤,٠٩) مليوناً؛ بدلاً مـن (١٥,٠١) مليوناً في عـام (٢٠١٤م)، فإنّ زيادة وتيرة الحرب في كلٍّ من: دولة جنوب السودان، وشـرقَي الكنغو الديمقراطية، واضطراب الوضع في دولة بوروندي، واستمرار الأزمة في إفريقيا الوسطى، لم تسـاعد على تحقّـق هذه التوقعـات، بل تأزمت أوضاع اللاجئين بعـد أن تقلّصت جهود مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشـؤون الإنسانية (OCHA) في بعض المناطق، أو تراجعت بصورةٍ كبيرة، وقد أعلنت عـن عدم قدرتها علـى دعم اللاجئين مـن إفريقيا الوسطى في مخيمات جنوب تشاد بسبب قلّة الموارد.

ومـع أنّ أرقـام اللاجئين غير المسـجلين في المفوضية السـامية تصل إلى أكثر من مليونَي لاجئٍ فـي عموم القارة؛ فما يزال كثيـرٌ من لاجئي منظمة «بوكو حرام» في غرب تشاد والكاميرون والنيجر غير مقيدين في سـجلات المفوضية، وكذا الحال لدولة جنوب السـودان والكونغو، بالإضافـة إلى الأزمات الإفريقية القديمة في كلٍّ مـن الصومال والصحراء الغربيـة ومالي والنيجـر، ولاجئي غرب السـودان (دارفـور) الموجودين في شـرق إفريقيا الوسـطى وتشاد، فما تزال نسبة غير قليلة من هذه المجموعات غيـر مقيدة لـدى المفوضية، وعجـزت المفوضية السـامية والاتحاد الإفريقيّ عن تقديم أرقام حقيقيةٍ لأعـداد اللاجئين، وبذلك أخفقتَـا بصورةٍ كبيرةٍ في تقديـم المعونة والدعم الأساسـيّ لهؤلاء اللاجئين؛ مقارنةً بأوضاع اللاجئين في القارات الأخرى.

أماكن تمركز اللاجئين بالقارة الإفريقية (جنوب الصحراء)، وتوزيعاتهم في ضوء أرقام (الأوتشا)[٢]:

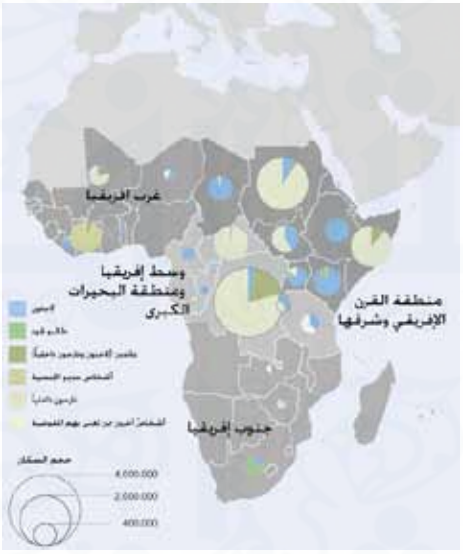

الاتفاقية الإفريقية حول «اللاجئين» وهشاشة الوضع في الدول الإفريقية:

منـذ توقيع الغالبية العظمى من الدول الإفريقية على هذه الاتفاقية وملحقاتها؛ ظهرت بعض الثغرات التـي أدّت إلى ضعف التزام بعـض الدول الإفريقية بهـا، أو التقيـد بتنفيذ بنودها، كما فـي حالة دولة جنوب إفريقيا، وتعاملها القاسـي مع اللاجئين إليها من الدول الإفريقية المختلفة، وبخاصة دول الجوار، حيث لجأ عددٌ من الزيمبابويين، خلال الفترة (٢٠٠٠م

(١) http://www.unhcr.org/africa.html.

(٢) المصدر: المفوضية السامية للاجئين بالأمم المتحدة، النداء العالمي لعام ٢٠١٥م.

– ٢٠١٠م) بسبب الأوضاع المعيشية في بلادهم، إلى جنوب إفريقيا، فتمّ اعتقال عددٌ منهم والزجّ بهم في السجون ثمّ ترحيلهم إلى بلدهم، ولم يستفد سوى قلّة قليلة من هؤلاء من الاتفاقية الإفريقية حول حقوق اللاجئين، والاتفاقية الدولية للاجئين لعام (١٩٥١م)، بحجة أنّ مفهوم «اللاجئ» لا ينطبق على هؤلاء[١].

ولهشاشة الدولة الإفريقية؛ تلجأ بعض الحكومات إلى اتخاذ تدابير قد تتعارض مع ما التزمت به من التزامات إقليمية أو دولية فيما يتعلق بحقوق اللاجئين، وحالة لاجئي زيمبابوي واحدةٌ من تلك الحالات الكثيرة في القارة الإفريقية التي يتمّ فيها اختراق نصوص هذه الاتفاقية، ومنها ما قامت به دولة أنغولا مع لاجئي الكونغو الديمقراطية، حيث تمّ احتجازهم وترحيلهم على غرار جنوب إفريقيا، وهو ما يتنافى مع روح الاتفاقية الإفريقية[٢].

وهذه الحالات نجدها تتكرر في دول جنوب القارة تحديداً؛ بعكس المناطق الأخرى في القارة التي استقبلت أعداداً لا يُستهان بها من اللاجئين، سواء في شرقها، مثل كينيا وتنزانيا والسودان وأوغندا وغيرها، أو في الوسط والغرب والشمال، بل تعدّت مرحلة استقبال اللاجئين واستضافتهم إلى مرحلة إدماج اللاجئين في المجتمع المحلّي طواعية، كما في حالات السودان لدول الجوار[٣]، وكينيا بالنسبة للصوماليين، وتنزانيا بالنسبة للبوروندبين والكونغوليين، وأوغندا بالنسبة للبوروندبين والروانديين وجنوبي السودان، وغيرها من دول الجوار.

بل خطت أوغندا مراحل بعيدة في قضية العمل والتوظيف للاجئي دول الجوار، دون تمييزٍ أو تهميش، فبدلاً من إجبار اللاجئين على المكث في المخيمات؛ اختارت أوغندا مبدأ الشمولية والإدماج بدلاً من الإقصاء والتهميش، فأتاحت لهم حقوق العمل والدراسة وحرية التنقل والحركة.

وتستضيف أوغندا- وفقاً لبعض الإحصائيات- أكثر من (٥٠٠) ألف لاجئ، مائة ألف (١٠٠) أو يزيدون في عام (٢٠١٥م)، ومعظمهم من الكونغو الديمقراطية وبوروندي وجنوب السودان[٤]، وقد بنت أوغندا سياسة الإدماج بدلاً من التهميش على محاور أساسية ثلاثة، وبتمويلٍ ودعمٍ من منظمات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى المنظمات الكنسية، وبإرادةٍ حكوميةٍ خالصة، وتتمثّل هذه المحاور في:

١ – المساواة والحوار، والدعم المتبادل، وهذا يدفع تلقائيًّا إلى الدولة المجتمعية.

٢ – دعم وسائل الكسب لتحقيق الاستدامة في الموارد، وذلك مراعاةً للنواحي الثقافية والاقتصادية لكلّ مجتمعٍ من مجتمعات اللجوء الثلاثة.

٣ – إدراج اللاجئين ضمن الخدمات التي تقدّمها حكومات الأقاليم أو المحافظات، وخصوصاً فيما يتعلق بالصحة والتعليم[٥].

(١) أليكساندر بيتس: هشاشة الدول ووضع اللاجئين والهجرة بحثاً عن البقاء، نشرة الهجرة القسرية، عدد (٤٣)- يوليو ٢٠١٣م، ص ٤.

(٢) أليكساندر بيتس، مرجع سابق، ص ٥.

(٣) هجرة واستيطان أعداد كبيرة من القبائل من غرب إفريقيا في السودان لعدد من العوامل، وتشكيل الهوية السودانية الموحدة اليوم، د. عبد الله عبد الماجد إبراهيم: الغرّابة، الجماعات التي هاجرت من غرب إفريقيا واستوطنت سودان وادي النيل ودورهم في تكوين الهويّة السودانية، دار الحاوي للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، ص ٣٩.

(٤) أيستون كالابريا إي: الإبداع وسبل كسب الرزق للاجئين، ملحق نشرة الهجرة القسرية حول الإبداع واللاجئين، العدد (٢٠) – ٢٠١٤م. ص ٢٠.
www.fmreview.org/innovation/eastoncalabria, Innovation and refugee livelihoods: a historical perspective).

(٥) كيلي ت كليمنتس، وتيموثي شوفينير وليا زيمور: مقاربة أوغندا في التعامل مع الاعتماد الذاتي للاجئين، نشرة الهجرة القسرية، ع (٥٢)- التفكير الاستشرافي: التهجير والانتقال والحلول، مايو ٢٠١٦م، ص ٩.
www.fmreview.org/ar/solitions

سياسة إعادة توطين اللاجئين في دول الجوار:

ترتفع نسبة الدولة المخفقة (الفاشلة) في القارة الإفريقية جـرّاء الأزمات المتصاعـدة في عددٍ من المناطق، وتحديداً في الشرق والوسط والغرب، حيث توجد في القارة الإفريقيـة اليوم (١٦) دولة مخفقة (فاشـلة) من إجمالـي (٢٠) دولة فـي العالم، وهي نسـبة مقلقة جدّاً من عددٍ من النواحي، وخصوصاً في الجزئية التي تعنينا في هذه المقالة، وهي قضية «اللجوء»، فمعظم هذه الدول الفاشـلة لديها لاجئون في دول الجـوار، ومع أنّ معايير «الدولة الفاشـلة» معايير غربية، كما أنها معايير نسـبيّة، فإنها تصدق في حالات بعض الدول، كما في دولة جنوب السودان الوليدة، حيث وُلدت فاشـلة، وما تزال تعاني الإخفاق والفشل، وكذلك تعدّ دولة إفريقيا الوسطى اليوم من الدول المخفقة (الفاشلة).

ولعلّ الضعـف الناتج لدى هذه الدول، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية، كالاتحاد الإفريقي وغيرها، بخصوص تحسين أوضاع اللاجئين، شجّع على إيجاد سياسةٍ جديدةٍ لدى بعض المنظمات الدولية، وبخاصة «المفوضية السـامية للاجئين»، وهي إعادة تشـكيل الخريطـة الديموغرافية لدول القـارة، وذلك بإعادة توطين بعض كيانات اللاجئين في الدول المستضيفة على حساب تهيئة الأوضاع للعودة الطوعية إلى الديار، واسـتمرار أمد بعض المخيمات لعشرات السنوات، كما في مخيمات لاجئي: (جنوب السـودان، والكونغو الديمقراطية، والصحراء الغربية، والصومال)، وكأنها سياسـة لكسـر اتفاقية (برلين ١٨١٨م)، فأصبحت قضية حمل اللاجئ لجنسـية الدولة الجارة، والتنقل بين هذه الـدول بكلّ حرية، أمراً مشـاعاً في بعض دول القارة، وهي بلا شـك السياسـة المطلوبة من دول القـارة؛ بحكم أنّ الأصل عدم وجود حواجز بين دول القارة، وحريـة التنقل والتملك بين المجموعات المختلفة، وبخاصّة ذات الإثنية الواحدة التي تجزأت من قِبل المسـتعمر إلى دول، كما في حالات قبائل: الطوارق والبايا والمساي، وغيرها من القبائل الكبيرة ذات الانتشـار العريض في عـددٍ من دول القارة، إلا أنها من الجانب الآخر تسـبّب إشـكاليات في بعض الدول والمناطق والتجمعات العقدية.

من وسائل المنظمات التنصيرية: البرامج الثقافية الليلية، ومراكز التدريب المهنيّ والفنيّ، كما في مخيم «داداب» للاجئين الصوماليين في كينيا

فهذه الإيجابية التي تكمن في العودة إلى الأصل، وهي حرية التنقل للفـرد، والعيش الآمن حيث أراد، تمَّ توظيفها من قِبل مجلس الكنائس العالمي، وبدعم منظمات الأمم المتحـدة بطريقةٍ مغايرة، فاللاجئون على سـبيل المثال من دولة الكونغـو الديمقراطية، وبعض العاملين في منظمات الأمم المتحدة من دولة توغو، تمّ توطينهم بطريقة ذكية في دولة النيجر، مما ساهم في تقليص نسبة المسلمين في هذه الدولة من ١٠٠٪ إلى ٩٨٪- حسب بعض الإحصاءات-.

وهي سياسـة تطبّق أيضاً في شـرق السودان، لكـن بطريقة مغايرة، وهي قضيـة توطين اللاجئين الإريتريين بشـرق السـودان وإغلاق بـاب العودة، ودمجهم مع المجتمع السوداني في الشرق.

وتتجلّى هذه السياسة أيضاً في إفريقيا الوسطى، حيث حدثت في عام (١٩٩٤م) مجزرة للمسـلمين في غـرب البلاد؛ ممـا اضطروهم إلى الهجـرة لدولة تشـاد، تحديداً في منطقة «قوري»، واستوطن هؤلاء اللاجئون في هذه المنطقة حتى الأحداث الأخيرة في (٢٠١٣م)، فجاءت دفعـات جديدة إلى هذه المنطقة

لكي تطبق السياسة نفسها التي حدثت في شرق السودان؛ بتفريغ هذه الدولة- المصنفة تصنيفاً واضحاً لديهم بوصفها مناطق نفوذ للكنيسة- من المسلمين، وهذا ما جعل دولة تشاد من ضمن أكبر عشر دول تستضيف اللاجئين في العالم؛ بناءً على تقرير منظمة العفو الدولية، كما في الشكل الآتي:

ظاهرة اللجوء في إفريقيا وتحديات تغيير المعتقدات والقيم والأخلاق:

إذا كانت ظاهرة اللجوء تصنّف عالمياً بأنها ظاهرة عالمية، وأزمة تؤرق المجتمعات المختلفة، دون وجود علاج فعّال لها في الوقت القريب، فإنّ لهذه الظاهرة- كغيرها من الظواهر- جانباً إيجابيّاً وآخر سلبيّاً، خصوصاً إذا ما نظرنا إلى قضية المعتقدات والقيم وغيرها من الثوابت للمجتمعات التي لجأ إليها الأفراد، ولذا أصبحت هاجساً لدى عددٍ من الدول الإفريقية التي تخشى من تدفق اللاجئين بصورة كبيرة، كما في دولة جنوب إفريقيا، حينما أصدرت قرارات تعسفية بحقّ اللاجئين[1].

وكذلك؛ دول أخرى تشدّد على اللاجئين بصورة تخالف ما وافقت وصادقت عليه من مواثيق إقليمية ودولية تعطي الحماية للاجئ أيّاً كان عِرقه ودينه، كما في حالة الكاميرون مع لاجئي إفريقيا الوسطى، ولاجئي نيجيريا بسبب أزمة «بوكو حرام».

ويتوجب علينا، لدراسة حالات اللجوء، وما يصاحبها من متغيرات فكرية وقيمية، من الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات العولمة في حركة الهجرة العالمية، وتحديات مفاهيم العولمة على اللاجئين عبر البرامج والمشروعات التي تطرحها منظمات الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات التي تُشرف على مخيمات اللاجئين في إفريقيا، كمنظمة الإغاثة المسيحية التي تُشرف على عددٍ من المخيمات في إقليم وسط إفريقيا وغربها.

فالعولمة إذا كانت في بعض تعاريفها الاجتماعية تعني التكيّف مع البيئة، وأنّ البقاء للأصلح، فهي بالتالي تشحذ همم الأفراد والجماعات بدفعهم إلى التميّز والإتقان، والتعامل مع الواقع وعدم الاستسلام أو الإيمان بالغيبيات، بهدف الالتقاء والتقارب بين المجتمعات المختلفة، وزيادة التفاعل بين الحضارات في سبيل إحداث تطورات وتحولات تقود العالم إلى «كونية» جديدة[2]، ونظرة حديثة في فقه التعامل بين الأفراد والجماعات، فإنّ استمرار الحروب في إفريقيا، وما يصحبها من حركة نزوح ولجوء، كلها تدفع دفعاً إلى تحقيق جزءٍ من مفاهيم العولمة التي تفرضها بعض المجتمعات الغربية على العالم الثالث، وتتجلّى في بعض «قيمها» من إشاعة أنماطٍ من السلوك الاجتماعيّ الغربيّ في المجتمعات الضعيفة؛ بصرف النظر عن مدى قبول تلك المجتمعات غير الغربية أو رفضها لهذه الأنماط[3].

ولذا؛ أصبحت المجتمعات المستقبلة للاجئين

(١) www.amnesty.org/ar/countries/africa/south-africa/report-south-africa

(٢) نايف عبير: العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- ع (٢٢١)- ١٩٩٧م، ص ٢٩.

(٣) أسعد طارش عبد الرضا: الآثار الاجتماعية للعولمة على دول العالم الثالث، مجلة الدراسات الدولية، ع (٤٣)، ص ١٠٠.

تخشـــى من تأثيرات العولمة، وتأثيرات التناقض في الثقافة والقيم الدينية وغيرها الآتية مع المجموعات الوافـــدة، تخشـــى أن تفقد هويتهـــا أو خصوصيتها الثقافية بتأثيرات الوافد، وتأثيرات البيئة التي تنشأ عبـــر وجود الوافد في بيئةٍ مغلقةٍ تُفرض عليها بعض المفاهيم الحديثـــة الغربية التي قد تختلف عن التي نشأ عليها، بســـبب قوة تأثير المؤسســـات الثقافية والفكرية التي تُشـــرف على هذه المخيمات، أو تسهم في تقديم المعونة الغذائية وغيرها من الاحتياجات؛ مقابل التنازل عن القيم والمعتقدات بصورةٍ لا يشعر بها المحتاج.

فإذا كانـــت «مبـــادئ» العولمـــة و «قيمها» هي المهيمنة حتى على عمل المنظمات الإنســـانية؛ فإنه بلا شك سيكون تهميش المبادئ والقيم والأخلاقيات في مجتمعات اللاجئين ســـمة أساســـية لبعض هذه المؤسسات، وبخاصة العاملة في مجتمعات اللجوء.

وهذه الظاهـــرة تعدّ أكثر قلقاً لـــدول الأقليات، حيث تتأثر الأقلية بتدفـــق الغالبية التي تنتمي إليها والتي تخالفها في المعتقد، مما يجعلها تفرض قيوداً تعقّد فـــي المحصلة النهائية حصـــول اللاجئ على بعـــض الامتيازات؛ حتى لو كان من ضمن الإثنية، كما حصل للاجئي إفريقيا الوسطى في دولة الكاميرون، حيث فرضت الحكومـــة الكاميرونية عليهم عدداً من القيود؛ مـــع أنّ غالبية الإثنية التـــي لجأت إليها من الإثنية نفسها التي تشكل الغالبية العظمى من سكان الكاميـــرون، وهـــي إثنية «الفلاتا»، وذلـــك خوفاً من التغييرات التي قد تحدثها هذه الموجة من اللاجئين بخصوص نقل بعض القيم، وبخاصة قيم الإســـلام، والتأثير المباشر على الحياة في دولة الكاميرون.

ولكن بالمقابل؛ استقبلت بعض الدول، كجمهورية الســـودان، أعداداً متزايدة من اللاجئين من كلّ دول الجوار، خصوصاً من إثيوبيا التي لجأ كثيرٌ من الذين يعتنقون الديانة النصرانية فيها إلى السودان، ومعهم مـــا يحملون من معتقدات دينية وقيمٍ تتعارض مع قيم

المنظمات التنصيرية المحلية والدولية التي تُشرِف على مخيمات اللاجئين، استغلّت الدين، واستطاعت أن تحقق مفاهيم العولمة، خصوصاً فيما يتعلق بالجنس والاختلاط وسوء الأخلاق

المجتمعات المسلمة في شرق السودان.

ولذلك؛ كانـــت عناية مجلـــس الكنائس العالميّ والكنيسة الأرثوذكسية ومنظمات الأمم المتحدة بهؤلاء اللاجئين عناية تفوق إخوانهم من الدول الأخرى الذين لجؤوا أيضاً إلى السودان، وظهر تأثير الإثيوبيين على الحـــدود واضحاً؛ من خلال نقل بعض القيم الخاصّة بهم وتمســـكهم بنصرانيتهم، ولم يســـلم إلا قلة قليلة منهم، فظلت هذه المجموعة تؤثر في المجتمع الذي حولـــه، وكان الأولى أن تتأثر هـــي بالمجتمع، ولكن الخصوصيـــة التي أحيطت بها من قِبل بعض الدوائر الكنســـية ساهمت مســـاهمة كبيرة في الحافظ على كينونتهم، وســـاهم في ذلك أيضـــاً عوامل أخرى من بينها: هجرة أعداد أخرى للعمل بصورةٍ شـــرعيةٍ في الســـودان، فتعزز بذلك دَوْر الكنيســـة الإثيوبية في الخرطوم، وأصبحت المجموعات الإثيوبية أكثر تأثيراً مـــن المجموعات اللاجئة الأخرى التي اندمج بعضها تلقائياً مع المجتمع الســـوداني، خصوصاً بعد مرور أكثر من عقدٍ على وجودهم بالسودان.

«التنصير» القنـــاة المثلى لتطبيقـــات «مفاهيم العولمة» في مخيمات اللاجئين:

تُشرِفُ عددٌ لا بأس به من المنظمات التنصيرية، المحلية والدولية، على مخيمات اللاجئين في العالم؛

بناءً على مذكرات التفاهم مع المفوضية السامية للاجئين، ومن هذه المنظمات التنصيرية العالمية «الهيئة الكاثوليكية للإنماء فيما وراء البحار»، ومقرها المملكة المتحدة، ترتبط بالشراكة مع عددٍ من مجالس الكنائس الإفريقية وغيرها، بالإضافة إلى المنظمات الدولية التي تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، وعلى رأسها «المفوضية السامية للاجئين»، حيث تصل عددُ الشركات مع المنظمات والهيئات الكنسية في العالم حوالي (٥٠٠) شريك، بالإضافة إلى ارتباطها بشبكة «الكاريتاس» الدولية التي تضمّ (١٦٥) هيئة كاثوليكية[١]، وبالرغم مما تعرضت لها الكنيسة من أزماتٍ في أحداث رواندا، بسبب مشاركتها المباشرة في الأحداث، فإنها استطاعت عبر شراكاتها مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة أن تتجاوز هذه التحديات، وتوجد لنفسها مقعداً وسط اللاجئين الروانديين والبوروندبين إبّان مجازر (١٩٩٤م) وما بعدها.

وبرغم أنّ المنظمات الدولية التي تتبنّى مفاهيم العولمة، وخصوصاً فيما يتعلق بـ«قيم ومبادئ» العولمة حول الجنس والاختلاط وسوء الأخلاق، تسعى لتحقيق أهدافها في مخيمات اللاجئين، فإنّ المنظمات النصرانية، وعلى رأسها هذه الهيئة، وغيرها كالإغاثة الكاثوليكية، (في عددٍ من مخيمات القارة الإفريقية، ومن بينها مخيمات لاجئي إفريقيا الوسطى في دول الجوار، ومخيمات اللاجئين الدارفوريين في شرق تشاد، وغيرها من المخيمات المنتشرة في منطقة جنوب الصحراء)، تحقّق ما لم تستطع المنظمات الدولية نفسها تحقيقه، حيث استغلّت- كعادتها- الدين لتحقيق بعض أهداف منظمات الأمم المتحدة المتعلقة بمفاهيم العولمة، وإن اختلفت معها في بعض الجزئيات حول تنفيذ توصيات وقرارات منظمات الأمم المتحدة المعنية بنشر الرذيلة وقمع الفضيلة في مجتمعات العالم الثالث.

وكما تمثّل الصراعات ومشكلات اللجوء في القارة الإفريقية أزمة إنسانية كبيرة؛ فهي تشكّل أيضاً مورداً اقتصاديّاً، ووسيلة ناجحة للارتزاق، وانتهاك حقوق الإنسان الإفريقي؛ مما يؤدي إلى صراعات خفية بين رجال الكنيسة وبين المنظمات التي ترفع راية «الإنسانية» في عملها، وهي صراعات تؤدي أحياناً إلى تضحية طرفٍ بالآخر، ما يكشف المستور، كما في حالة منظمة «آرش دي زوي» الفرنسية التي اختطفت عدداً من أطفال دارفور، فبعد أن عملت المنظمة لسنوات دون أن تتكشف مثل هذه الجرائم ضدّ الإنسانية؛ اختلفت هذه المنظمة مع منظمات أخرى، فانكشفت القصة للرأي العام، أو أنّ السماسرة كشفوا المستور للرأي العام، وبرغم ذلك؛ فإنّ القصة انتهت لصالح هذه الجمعية الإرهابية، وتمّ الإفراج عن جميع منسوبيها الذين تمّ اعتقالهم!

هذه الحادثة - وغيرها - تمثّل واحدة من أوجه الصراع بين المنظمات العاملة في مخيمات اللاجئين، ومن ذلك أنَّ المنظمات الدولية القائمة على الجانب العقديّ التنصيريّ العاملة في دولة غانا؛ كانت في طليعة المنظمات التي استقبلت اللاجئين الليبيريين إبّان أزمتها في التسعينيات من القرن الماضي، وبخاصة الكنائس الإنجيلية والخمسينية[٢]،

(١) روبرت كروكشانك، وكات كاولي: الحافزية والفعالية الدينية، الخبرة الكاثوليكية، لنشرة الهجرة القرية، رقم: (٤٨) ديسمبر ٢٠١٤م، ص ١٨. وشبكة أو مؤسسة «كاريتاس»: تعدّ من أكبر المؤسسات الكنسية التي تنشط في عدد من الدول الإسلامية، حيث تعمل في أكثر من (٢٠٠) دولة في العالم، تحت شعار محبب لنفوس الفقراء: «من أجل بناء عالم أفضل»، وقد تأسست عام (١٨٩٧م) بألمانيا، ثمّ توسّعت في معظم دول العالم، وتنسق في عملها مع كافة المرجعيات الكنسية، ولها تأثير قويّ في عددٍ من الدول الإفريقية، حيث تعمل في أكثر من (٤٥) دولة إفريقية، لمعرفة مزيد من أنشطتها يرجى زيارة موقعها: WWW. caritas.org

(٢) الكنيسة الخمسينية: واحدة من الحركات النصرانية التي تنتسب إلى البروتستانت، وقد ظهرت إلى الوجود في القرنين

وحينما انخفضت المعونة الرسمية انخفاضاً كبيراً؛ تسبّب ذلك في صراع خفيٍّ في الهيمنة على المخيم، خصوصاً مع وصول الموجات الأولى من الليبيريين إلى غانا في عام (١٩٩٠م)، بين المنظمات الكنسية المحلية والدولية، فاستطاع المجلس المسيحيّ لغانا أن يقوم بدَوْرٍ أساسيٍّ في تقديم المعونة للاجئين في المراحل الأولى من الأزمة[١]، وخصّصت مجمع «بودبرام» في المنطقة الوسطى في غانا مخيمات للاجئين، ومثلت المنظمات المسيحية دَوْراً كبيراً في تحسين ظروف المخيم، وذلك بعد أن طلبت الحكومة الغينية المساعدة من مفوّض الأمم المتحدة الساميّ للاجئين، وليقضي بشكلٍ كاملٍ على الصراعات الخفية، وليكون المجلس القنطرة التي من خلالها يتمّ تنفيذ مفاهيم العولمة على مخيمات اللاجئين الليبيريين.

ويجمع عددٌ من المعنيين بأمر العمل الإنسانيّ في الدول الغربية على أنّ كثيراً من الشركاء التنفيذيين من المنظمات غير الحكومية، العاملة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في مخيمات اللاجئين في إفريقيا، هي «منظمات قائمة على العقيدة المسيحية»، بعضها منظمات دولية كبيرة، بينما بعضها الآخر منظمات محلية.

وفي مخيّم للاجئين في شرق إفريقيا تدار كثيرٌ من عمليات التثقيف، في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والتوعية، بتوجيهٍ من جانب منظمة مسيحيةٍ محليةٍ بوصفها شريكاً تنفيذيّاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة.

بل تعدى هذا الدَوْر من قِبل منظمات الأمم المتحدة إلى المنظمات العلمانية في المجتمعات الغربية، وذلك في استغلال المنظمات التنصيرية لتحقيق أهدافها التي تتناقض مع قيم المجتمعات الإفريقية، سواء المسلمة منها أو غيرها، كما في مخيم «داداب» في كينيا، حيث سعت إحدى المنظمات العلمانية الدولية، بالتنسيق مع المنظمات الكنسية التي تنشط في هذا المخيم، إلى تنفيذ حملة للصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب، وتشترك المنظمتان في تدريب اللاجئين العاملين في المجال المجتمعي لتثقيف إخوانهم في مجتمعات اللاجئين في أمور الصحة الجنسية والإنجابية التي تواجه المراهقين من اللاجئين، وكان جلّ أهداف المنظمة العلمانية من هذه البرامج هو: ضمان الوقاية الصحية للمراهقين؛ من خلال تشجيع استخدام وسائل منع الحمل للوقاية من الأمراض المنقولة جنسيّاً، والحمل غير المرغوب فيه، ونشر معتقداتها ضدّ الفطرة الإنسانية السوية حول التعامل مع حالات ما يُسمّى «المثلية الجنسية»، والعمل كذلك في نشر مفاهيم لا تمانع أو تجرّم تجارة الجنس، وممارسة المراهقين للجنس[٢].

ونخلص من ذلك إلى: أنّ وسائل وطرق تغيير المعتقدات والقيم في مجتمعات اللاجئين بالمخيمات، وبخاصة المسلمة، هي الطرق نفسها، وإن اختلفت الوسائل والآليات، ومما عرضنا سابقاً يتضح أنّ من الوسائل الحديثة لتغيير المعتقدات: خدمات الصحة والعلاج، وهي وسيلة قديمة حديثة، ولكن أُضيف لها آلية جديدة، وهي برامج المحاضرات الصحية التوعوية التي تنفذها الأمم المتحدة، ولكن عن طريق

التاسع عشر والعشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وما يميزها عن غيرها من الحركات النصرانية أنها تعتقد أنّ جميع النصارى بحاجة لأن يعيشوا مرحلة رهبنة حقيقية حتى يصبحوا نصارى حقيقيين، وذلك عبر امتحان معمودية الروح القدس. st-takla.org/books/helmy-elkommos/protestant/pentecostal-church.

(١) يتكون المجلس المسيحي من خمس عشرة كنسية مسيحية موجودة في غانا، مثل: الكنيسة المشيخية.

(٢) إليزابيث فيرتس، وجوناس إيكي: صدام العقيدة وسيطرتها، تقديم المعونة للاجئين في غانا وكينيا، نشرة الهجرة القسرية، ع (٤٨)، ديسمبر ٢٠١٤م، ص (٤٠ – ٤١). http://www.fmreview.org/ar/faith/wirtz-ecke.html

المنظمات التنصيرية، وهذه الوسيلة المهمّة لدى المنظمات الغربية تترك تأثيراً واضحاً في عددٍ من المخيمات، وبخاصة مخيمات اللاجئين المسلمين، حيث تقوم بزعزعة العقيدة والثوابت عبر مقارنات واهيةٍ تخدع البسطاء من المسلمين، مما أثّر كثيراً في الجانب العقدي لديهم.

ومن الوسائل الأخرى، وخصوصاً في توجيه الشباب، البرامج الثقافية الليلية التي تقدّم تحت عنوان: (الاندماج الاجتماعي، وتخفيف صدمات الحرب والأزمات النفسية للاجئين)، عبر برامج معدّة مسبقاً من قِبل المنظمات التنصيرية، وتجد قبولاً كبيراً لدى الشباب، وهي البرامج التي يركّز عليها حالياً في مخيمات اللاجئين في دارفور ولاجئي إفريقيا الوسطى، وغيرهما من المخيمات ذات الكثافة المسلمة، وسط الفراغ الذي يعانيه الشباب في المخيمات.

والجدير بالذكر؛ أنّ من البرامج النوعية التي تقوم بها بعض المنظمات التنصيرية، وتعدّ في الوقت نفسه وسيلة من وسائل التنصير، مراكز التدريب المهنيّ والفنيّ التي تُكسب الشباب مهارات عملية تساعدهم على كسب الرزق، وفي الوقت نفسه تضمن ارتباطهم بهذه المنظمات، وتموَّل هذه المراكز في بعض الدول عن طريق منظمات الأمم المتحدة، فللمفوضية السامية للاجئين (١٣) مركزاً لتكنولوجيا المعلومات للتدريب في مجال الحاسب الآليّ وتقنية المعلومات، وذلك في مخيم «داداب» للاجئين الصوماليين في كينيا[١]، وهذا المخيم من أكبر المخيمات للاجئين الصوماليين في شرق إفريقيا، حيث يوجد فيه أكثر من (٦٠٠) ألف لاجئ[٢]، وتوجد مراكز مماثلة في مخيمات اللاجئين في أوغندا وتنزانيا للاجئي دول الجوار.

هذه المراكز ذات جدوى اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ كبيرةٍ لو تبنّتها منظماتٌ إسلامية، أو جهات تمويل كبيرة كالبنك الإسلامي، ومخيمات اللاجئين المسلمين في كثيرٍ من الدول الإفريقية بحاجةٍ ماسّةٍ لمثل هذه المبادرات التي تقضي على الفقر والفاقة، وتشغل الشباب ببرامج تعود عليهم وعلى أسرهم بالنفع؛ بدلاً من الفراغ الذي يعانونه الآن في بعض المخيمات، وتستغله المنظمات التنصيرية، وقد أدى ضعف المنظمات المحلية الإسلامية، وضعف برامجها المقدمة للاجئين، إلى تقوية العوامل المدمّرة للقيم والأخلاق والشباب في بعض مخيمات اللجوء.

الحلول والمعالجات:

أصبحت حركة اللاجئين في إفريقيا، مع ضعف البنية التحتية لدول القارة، وأيضاً ضعف الآليات الخاصة للتصدي لمثل هذه الأزمات، تؤثر بشكلٍ كبيرٍ على بعض المجتمعات المسلمة، وعلى اللاجئين في المخيمات، خصوصاً في جانب تغيير العقيدة والقيم وإفساد الأخلاق، كما تؤدي الظروف الصعبة في بعض المخيمات إلى خروج بعض اللاجئين منها؛ مما يؤدي إلى ظهور عددٍ من الحالات السلبية، ومنها:

- الكسب غير المشروع: عن طريق العمل مع العصابات التي تروّج للمخدرات، أو عن طريق الوقوع في الفواحش.

- يعمل بعضهم رسلاً للمنظمات الغربية: فيقومون بنشر بعض القيم والممارسات العلمانية في مخيمات اللاجئين؛ عبر برامج معدة مسبقاً لسكان المخيم المعين، كما في حالة مخيمات اللاجئين في شرق تشاد، والخاص بالإخوة من دارفور، حيث عمل عددٌ من الشباب اللاجئين مع هذه المنظمات، في تقديم برامج تساعد على نشر الرذيلة وغيرها من الأشياء التي تدمّر القيم والأخلاق. وكذا الحال فيما تقوم به بعض العصابات من بيع الأطفال وتهريبهم إلى أوروبا، كما في حالة المنظمة الفرنسية مع أطفال

(١) http://www.unhcr.org/ar/news/54d6ef9b6.html/2/latest/2015

(٢) http://www.care.org/emergencies/dadaab-refugee-camp-kenya

دارفور، وهي السياسة نفسها التي تحدث الآن في مخيم اللاجئين «قوري» للاجئي إفريقيا الوسطى في العاصمة انجمينا بتشاد، حيث تعاون بعض الشباب مع هذه العصابات؛ مما ساهم في تفشي الظاهرة نفسها في هذا المخيم.

– استخدام الشباب اللاجئين مرتزقة: وذلك في الحروب التي تدار في عددٍ من الدول الإفريقية، كما حدث للاجئي الكونغو الديمقراطية الذين استخدمتهم «جيش الرب» مرتزقة في حرب إفريقيا الوسطى، وبعض اللاجئين الذين يعملون حاليّاً مرتزقة مع بعض الميليشيات في ليبيا.

ولتكوين رؤية للخروج من هذه الوضعية الصعبة للاجئين في إفريقيا؛ فإنني أقترح ما يأتي:

١ – التنسيق بين المنظمات الإسلامية: الدولية والمحلية، العاملة في المناطق ذات الكثافة للاجئين والنازحين، وذلك في تقديم برامج ومشروعات تسهم في تقليل الآثار السلبية الضارة بالمجتمعات الإفريقية عموماً، وبخاصة المسلمة.

٢ – تفعيل بعض البرامج والمشروعات التي تطرحها منظمات الأمم المتحدة: من خلال منظمات محلية قوية، تنشط في مخيمات اللاجئين، وتوظفيها بما يحقّق القيم الإسلامية السامية في مخيمات اللجوء، وخصوصاً أنّ غالبية اللاجئين في القارة الإفريقية من المسلمين، ويشكلون النسبة المتضررة الأعلى في القارة من الأزمات المتلاحقة.

٣ – تفعيل قضية «العودة الطوعية» عبر مؤسسات المجتمع المدني: واعتبار «العودة الطوعية» خطّاً أحمر، حتى تظلّ المعادلة متوازنة في الدول ذات الأقليات المسلمة، كإفريقيا الوسطى وبورندي والكونغو الديمقراطية وغيرها، ومن المهمّ أن تطرح هذه المبادرات عبر الصناديق الاستثمارية، أو برامج ومشروعات البنك الإسلامي للتنمية.

وتعدّ قضية «العودة الطوعية» من الحلول الجذرية لبعض الإفرازات الناتجة بسبب أزمة اللجوء في القارة الإفريقية، وهي قضية جوهرية تنادي بها عددٌ من المنظمات والمؤسسات الدولية، ومن بينها الاتحاد الإفريقي، حيث جاء في قرار اجتماع المجلس التنفيذيّ للاتحاد ما نصه: «٦ – يؤكد (المجلس) مجدّداً أهمية العودة الطوعية باعتبارها أفضل الحلول الدائمة لمشكلة اللاجئين، ويحثّ الدول الأعضاء على تهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين، وإعادة دمجهم على نحوٍ دائم في مجتمعاتهم»[١].

ولكي تؤتي «العودة الطوعية» ثمارها يجب أن تكون مبنية على رؤية واضحة؛ من حيث معالجة الأسباب الأساسية التي هاجر من أجلها اللاجئون من البلد الأصل، وخصوصاً فيما يتعلق بالأمان على النفس والمال والعِرض، ووجود مقوّمات– ولو بسيطة – يعتمد عليها اللاجئ لإعادة بناء حياته المدمّرة اقتصاديّاً وتعليميّاً وسكنيّاً، وإلا فإنّ مجرد دعاوى العودة التي تطلقها منظمات الأمم المتحدة لبعض اللاجئين لا تحقق أيّ نوعٍ من الاستقرار أو السّلم الاجتماعي، بل تدفع مثل هذه العودة أحياناً إلى حالاتٍ أكثر خطورة، وذلك بانضمام الشباب لحركات ثوريةٍ، أو اللجوء إلى أوروبا، وهو ما يدمّر المجتمعات الإفريقية بشكلٍ كبير، وخصوصاً حينما يُهدر عنصرٌ أساسيٌّ من مكوناتٍ المجتمع، وهو الشباب، حيث إنّ وفيات الشباب الإفريقيّ، ومن كلّ الجنسيات، في عرض البحر الأبيض المتوسط مهولة؛ مقارنة بحاجة المجتمعات الإفريقية لأمثال هؤلاء الشباب في النهوض بمجتمعاتهم ■

(١) الوثيقة: (Ex/ cl/ bec.127 108 (V/، اجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الخامسة، ٢٥ يونيو – ٣ يوليو ٢٠٠١م، أديس أبابا، إثيوبيا، ص ١.